

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية: الشريعة والاقتصاد

قسنطينة قسم: الاقتصاد والإدارة

تخصص: بنوك إسلامية

تمويل البنوك الإسلامية لشراء السلع الاستهلاكية

'بنك البركة الجزائري نموذجاً'

مذكرة ماجستير تخصص: بنوك إسلامية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

الدكتور سليمان ناصر

محمد بن باحمد باباوموسى

الموسم الجامعي: 1433-1434هـ / 2012-2013م

ملخص مذكرة ماجستير الموسومة بـ تمويل البنوك الإسلامية لشراء السلع الاستهلاكية؛ بنك البركة الجزائري نموذجاً

إعداد الطالب: محمد بن باحمد باباوموسى
بإشراف الدكتور: سليمان ناصر

إن الدين الإسلامي دينٌ شاملٌ ومتكاملٌ، وهو منهج حياة ونظام، حيث تناول أمور الدين والدنيا جميعاً ونظّمها وبيّن الحلال والحرام والطيب والخبيث منها، وجمع بين الحاجات المعنوية والمادية للإنسان في إطار متوازن ومنظّم، وهدفه من ذلك تحقيق السعادة والحياة الطيبة لهذا الإنسان والفوز والفلاح في الآخرة.

ولذلك جاء النظام المالي والاقتصادي في الإسلام منتظماً وعادلاً، فهو يقر استهلاك السلع والخدمات التي يرغب الأفراد في تلبيتها وإشباعها مادام ذلك الاستهلاك مقيداً بالضوابط الشرعية، وحثّهم على الاعتدال والترشيد في الإنفاق والاستهلاك في شؤون معاشهم وحياتهم، كما نهّاهم عن التقتير والإسراف في استخدام واستهلاك السلع والموارد والثروات، وعن كل ما فيه مفسدة وإضرار بصحة ومال المستهلك، وهذا لتحقيق أهم مقصد في الشريعة وهو مقصد حفظ المال.

وتعتبر البنوك الإسلامية قطاعاً هاماً وحيوياً ضمن النظام الاقتصادي في الإسلام، لما لها من دورٍ في التنمية الاقتصادية وأهمية كبيرة في حياة الأمة، وهي تسعى بذلك جاهدة بتطبيق مبادئ التمويل المصرفي الإسلامي الخالي من الربا، وتقديم الحلول وإنقاذ الاقتصاد من المشاكل والأزمات المالية، وتعتبر صيغة المراجعة للآمر بالشراء من العقود المالية الحديثة التي عرفت استخداماً بارزاً ضمن تعاملات وصيغ تمويل هذه البنوك، سيما في مجال التمويلات الاستهلاكية وهذا لسد الاحتياجات اليومية للأفراد وتلبية رغباتهم.

ولقد عرف هذا النوع من التمويل انتشاراً مذهباً بسبب انخفاض دخول الأفراد وتزايد المتطلبات المعيشية وما أدى إليه التطور الصناعي من ازدياد كبير في حجم المنتجات الاستهلاكية كالسيارات والآلات والأجهزة الإلكترونية... فلم يعد أصحاب الدخل المحدود قادرين على مواجهة هذا الكم الكبير من الصناعات الاستهلاكية سوى اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية حاجاتهم.

وبنك البركة الجزائري أحد المؤسسات المصرفية الإسلامية الخاصة والهامة في الجزائر، بدوره اشتهر بممارسته لعقد تمويل شراء السيارات عن طريق المراجعة للآمر بالشراء وبالتقسيم، وشهدت هذه العملية إقبالا كبيرا من

طرف المواطن الجزائري حتى أضحى السيارة شيئاً لا يُستغنى عنه في الحياة، ولكن من الزاوية الأخرى أحدث هذا النوع من التمويل تساؤلات وانتقادات عن مدى التطبيق السليم والمتقيد بالضوابط الشرعية لهذا الإجراء، فمنهم من شهد بسلامة ذلك التطبيق، ومنهم من سجّل عليه بعض الشبهات والتحفّظات، مما أثار في الأخير تخوفات العديد من العملاء وعامة المتعاملين مع البنك ممن يتحرّون المعاملات المالية والاقتصادية السليمة.

لذلك رأينا أنه من الواجب علينا كباحثين في هذا المجال أن نقف على حقيقة هذه المعاملة وندرسها بتفاصيلها، ونتطرق إلى الجوانب الاقتصادية والفقهية، وذلك بدراسة الخطوات الإجرائية المتبعة لهذه العملية في بنك البركة الجزائري ونستكشف أهم الشبهات التي تعترى هذه المعاملة ونُبينها ونوضّحها ثم نحلّول أن نقومها ونصوّبها، حتى نزيل الإشكال والالتباس ونصل إلى حلولٍ عملية مقبولة شرعاً أو إلى إيجاد البديل الذي نبحت عنه، فكانت هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

أهمية البحث

في ظل حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة في العالم والناجمة أساساً عن النظام الربوي، أصبح اليوم إيجاد البديل وإقامة البنوك الإسلامية ضرورة ملحة على المسلمين لرفع الحرج وإزالة الضّرر للخروج من أزمة ربا البنوك التقليدية.

ومن المعلوم أن البنوك الإسلامية تتمتع بأهمية كبيرة في المجتمع وتساهم في تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها: إيجاد البديل الإسلامي لكافة العقود المالية المعاصرة والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها الأفراد في نشاطهم اليومي: التجاري والصناعي والزراعي، مع تلبية احتياجاتهم التمويلية. وقد حققت هذه البنوك نجاحاً وانتشاراً على الصعيد المحلي والعالمي.

ولكن المتأمل لواقع البنوك الإسلامية عندنا في الجزائر، يجد بأنه تعترىها أحيانا مشاكل وعقبات وشبهات في مسيرتها العملية، ومن بين هذه المعاملات صيغة تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري التي تعترىها شبهات وأخطاء من الناحية الشرعية، وقد أضحى المعاملة تستقطب شريحة عظمى من المتعاملين خاصة منهم الموظفين ومتوسّطي الدخل، لذلك كان من الضروري الاهتمام والبحث عن حلول لعلاج هذه العملية حفاظاً على سمعة بنك البركة الجزائري كنموذج للبنوك الإسلامية في الجزائر، والسعي إلى سلامة نشاطه من الشبهات.

وبالرغم من أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في الجزائر قد أوقف تمويل شراء السيارات على جميع البنوك العاملة في الجزائر؛ إلا أن ذلك لا يمنع من دراسة العملية وتقويمها شرعياً، إذ هناك احتمالات قوية عن رفع هذا التجميد مستقبلاً، وبالتالي عودة بنك البركة الجزائري إلى ممارسة هذا النشاط.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- إبراز التراث الفقهي في المعاملات المالية وتطبيقه في الواقع المصرفي والمالي الحديث.
- إزالة الغموض والالتباس عن بعض معاملات بنك البركة الجزائري لدى المتعاملين معه.
- الوقوف على عملية تمويل بنك البركة الجزائري لشراء السيارات ودراستها وتحليلها.
- توضيح الشبهات التي تشوب عملية تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري.
- الوصول إلى إيجاد البدائل الشرعية لهذه المعاملة أو تقويمها.

إشكالية البحث

إن هذا البحث يحاول أن يجيب على التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تتم ممارسة عملية تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري؟ وما هي الشبهات والأخطاء التي تعترى هذه المعاملة كنموذج لمعاملات البنوك الإسلامية في الجزائر؟ وكيف يمكن تقويم هذه المعاملة؟.

و تنفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التي تتعلق بعناصر مشكلة البحث وهي:

- كيف يتم تمويل البنوك الإسلامية لشراء السلع الاستهلاكية بالصيغ الإسلامية؟
- كيف تتم ممارسة عملية تمويل شراء السيارات من طرف بنك البركة الجزائري؟ وما هي الإجراءات المتبعة في هذه العملية؟
- ما هي أهم الشبهات التي تشوب هذه العملية؟
- ما هي البدائل الشرعية المقترحة لهذه المعاملة؟

الخطة العامة للبحث

يتضمن هذا البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

- مقدمة: وكانت تمهيدا لموضوع البحث وتعريفا بالسياق العام لطرحه.

- الفصل الأول: كان بعنوان: مدخل إلى البنوك الإسلامية وتمويلها لاقتناء السلع الاستهلاكية.

وفيه تناولنا: نشأة البنوك الإسلامية وخصائصها ومهامها وأهدافها، ومفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه ومبادئه، وصيغ التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية لشراء السلع الاستهلاكية.

- أما الفصل الثاني: وهو موضوع الدراسة التطبيقية فكان بعنوان: تعريف عام ببنك البركة الجزائري ودراسة تمويله لشراء السيارات في الجزائر.

وفيه تناولنا: نشأة بنك البركة الجزائري وأهدافه وهيكله التنظيمي وأهم الصيغ المطبقة في عملياته التمويلية، كما تناولنا نشأة عملية تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري وشروطها العامة والخطوات العملية الكاملة التي تتم بها هذه العملية.

أما الفصل الثالث: فكان بعنوان: الأخطاء والشبهات الشرعية التي تعترى عملية تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري وتقويمها.

وفيه تناولنا: أهم الأخطاء والشبهات الشرعية التي تعترى عملية تمويل شراء السيارات في بنك البركة الجزائري، والتقويم الشرعي لها مع اقتراح البدائل والحلول.

وانتهى البحث بخاتمة أوردنا فيها أهم النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

كما ذيلنا هذا البحث بفهارس: فهرس للآيات، فهرس للأحاديث، فهرس للجداول والمخططات، فهرس للمصادر والمراجع، كما أدرجنا في الأخير ملاحق لها علاقة بموضوع البحث.

نتائج البحث

1 تعدّ البنوك الإسلامية جزءاً هاماً من النظام الاقتصادي في الإسلام، كما تعتبر من القطاعات الهامة في أي دولة لما تقدمه من خدمات وما تساهم به في تمويل الوحدات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى النشاط البارز في عملية تمويل المؤسسات والأفراد بمختلف السلع الاستهلاكية للمساهمة في تنمية الاقتصاد.

- 2 لتقد أصبحت البنوك الإسلامية اليوم واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والابتكار، والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها اليوم منها التعامل بالربا، ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، كما أن هذه البنوك من حيث الواقع الميداني يعترتها في بعض الأحيان قصور وتحديات ومعوقات، ولا تزال بعض الشبهات تثار حول طبيعة عملها، ليس في الجزائر فحسب، بل حتى في دول العالم.
- 3 تستخدم البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات والاستثمارات جملة من الأدوات والأساليب التمويلية المتنوعة، تختلف عن تلك التي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذا ناتج عن تقيدها بمجموعة من المبادئ والضوابط التي حددها الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق النشاط الاقتصادي في الإسلام وهو عمارة الأرض وتجسيد وظيفة المال في الوجود.
- 4 يتميز التمويل المصرفي الإسلامي بجملة من الخصائص تجعله يختلف عن التمويل التقليدي، وتحكمه مبادئ وضوابط شرعية أهمها تحريم التعامل بالربا.
- 5 يعتبر التمويل الاستهلاكي نوعاً من أنواع العمليات التمويلية التي تقوم بها البنوك الإسلامية لغرض شراء السلع الاستهلاكية من آلات وأثاث وسيارات...إلخ، وهذا لتلبية مطالب الأفراد والزبائن وسدّ الاحتياجات التمويلية المختلفة لهم، وفق صيغ وعقودٍ موافقة للشريعة الإسلامية.
- 6 إن التطبيق الإجرائي السليم لممارسة عقد تمويل شراء السلع الاستهلاكية منها السيارات متفاوت فيما بين البنوك الإسلامية، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها: الظروف المحيطة بالبنك والبيئة التي يعمل فيها، وإلى طبيعة القوانين والأنظمة التي ينشط فيها، وإلى الهيئة الشرعية التابعة له، وإلى الفتاوى التي يعتمد عليها في تعاملاته، وإلى الإطار الموظف فيها.
- 7 يعدّ بنك البركة الجزائري أحد البنوك الإسلامية الهامة في الجزائر والذي ينصّ قانونه الأساسي صراحة على التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ساهم هذا البنك في إيجاد المناخ المصرفي الخالي من الفوائد الربوية، ولكنه يعاني كغيره من البنوك الإسلامية من مشاكل وتحديات منها تحديات العولمة وطبيعة القوانين والأنظمة التي ينشط فيها.
- 8 من العمليات التمويلية التي يقوم بها بنك البركة الجزائري والتي شهدت تطورا ملحوظا وإقبالا كبيرا من طرف الزبون الجزائري، عملية تمويل شراء السيارات وفق عقد المراجعة للآمر بالشراء وبالتقسيم على المدى المتوسط، وتتم وفق شروط محددة وإجراءات معينة، إلا أن هذه العملية قد توقفت في 29 جويلية سنة 2009م بموجب قانون المالية التكميلي، مع احتمال عودتها من جديد في تطبيقها على الواقع.

9 بعد إجراء دراسة تطبيقية ميدانية لعملية تمويل شراء السيارات كما يجريها بنك البركة الجزائري، أتضح للباحث أن هذه الممارسة تتضمن أخطاءً ومحاذيرَ شرعية، ويشوبها شبهات لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي قابلة للتصويب، والتي كانت سبباً لانتقاد البنك في تعاملاته وظهور العديد من التساؤلات حول صحة هذا التعامل، وهذا ما يثبت الفرضية التي انطلقنا بها في مقدمة البحث، ومن أهم هذه الشبهات المطروحة نذكر:

- بيع البنك ما ليس عنده.

- شبهة العقد ببيعتين في بيعة ومشكلة الإلزام في الوعد.

- فرض غرامات التأخير عند التأخر في السداد.

- شبهة اشتراط التأمين التجاري على السيارة.

- تشابه العملية بعقد القرض في البنوك التقليدية.

10 - حاول الباحث الإجابة على بعض هذه الشبهات وتقويم بعض الأخطاء وتصويب ما أمكن تصويبه إلا أن الإشكال قائم في الضمان وعدم تحمّل البنك مسؤولية هلاك المبيع (السيارة)، واشتراطه في العقد شروطاً مخالفة للشرع أهمها: التأمين التجاري الشامل للسيارة، وغرامات التأخير عند تأخر سداد الزبون لأقساطه، التأمين على القرض.

11 - كما حاولنا أن نقترح في نهاية هذا البحث بعض البدائل والحلول التي نراها مناسبة لعلاج هذه الشبهات التي تعترى عملية تمويل شراء السيارات والخروج من التورط في شبهة الربا، لتتلاءم هذه العملية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أبرزها:

- ضرورة الالتزام والتقيد بالضوابط الشرعية في بيع المراجعة للآمر بالشراء.
- اقتراح إنشاء شركات التأمين التعاوني لعلاج مشكل التأمين التجاري.
- واجب ودور هيئة الرقابة الشرعية في بيان الأخطاء والشبهات وتصويبها.
- عقد ندوات ودورات تكوينية علمية لتكوين الموظفين وتأهيلهم.

- إيجاد قوانين مصرفية تنظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر.

التوصيات

- على بنك البركة الجزائري أن يسعى جاهداً إلى التطبيق السليم لتعاملاته شكلاً ومضموناً، ويجتنب الصورية والشكلية في التعامل ولاسيما في صيغة المراجعة للآمر بالشراء، ويلتزم بالشروط والضوابط الشرعية في صيغ التمويل، والتي نصّ عليها الفقهاء واتفقت عليها الندوات والجامع الفقهيّة، حتى يكون بنكا إسلاميا حقيقة ومضمونا لا شعاراً وشكلاً، ويسترجع الاطمئنان والثقة التامة مع المتعاملين وسائر الناس.
- تصحيح ومراجعة وثائق وعقود بنك البركة الجزائري ومنها عقد المراجعة للتمويل الاستهلاكي بصفة خاصة، لأنه لا يزال يكتنفها الغموض وعدم الوضوح والسلامة في مضمونها، وعلى البنك الاستفادة من بعض عقود البنوك الإسلامية الرائدة في بعض دول العالم كالسودان مثلاً.
- تفعيل الدور الرقابي للهيئة الشرعية في بنك البركة الجزائري، والحرص على تطبيق الآليات والمعايير والضوابط بما يوافق الشريعة الإسلامية، بحيث تعيد النظر في طريقة تطبيق صيغة المراجعة للآمر بالشراء لاقتناء السيارات، وتنبّه للممارسات المخالفة لأحكام الشريعة.
- التكوين المستمر لموظفي وإطارات بنك البركة الجزائري على مبادئ وأسس النظام المصرفي الإسلامي وتأهيله من عدة نواح: اقتصاديا وماليا ومحاسبيا وإداريا وشرعيا.
- التقويم المستمر لتجربة مسيرة بنك البركة وذلك بتدعيم الإيجابيات وتميئها، وتصحيح السلبيات ومعالجة النقائص وتقويم المخالفات.
- على بنك البركة الجزائري أن يتقبّل النقد البناء من قبل الباحثين والعلماء ويتقبّل آراءهم ومقترحاتهم فيما يعود بالنفع له من تصويبات للأخطاء والعيوب وكشف للشبهات والمحاذير، ليمضي قُدماً نحو التقدم والرقى والتطور والازدهار، وخدمة الإسلام.
- يجب على الهيئة الشرعية وعلماء الإفتاء أن يحرصوا على متابعة التطبيق السليم لتعاملات البنوك وبتقيدوا بالضوابط الشرعية وفق الكتاب والسنة، ولا يتبعوا مسيرة التسهيل الزائد، والتتبع المفرط لإيجاد الحيل والرخص والتوسع في الإباحة، حتى أنه في بعض الأحيان لا نستطيع أن نلقي اللوم والعتاب على البنك.

- اقتراح فتح حوار بين المصرفيين (رجال البنوك) والشرعيين (رجال الشريعة) من خلال طرح التساؤل حول المسألة الفقهية من المصرفي والاستماع إليها من الشرعي، بهدف التوصل إلى ممارسة مصرفية سليمة وليس النقد دون إيجاد الحلول.
- على الفقهاء وعلماء الشريعة عموماً أن يكونوا على دراية وصلة تامة بواقع معاملات البنوك الإسلامية مع زبائنهم، وما يحدث في التطبيق الميداني بكل تفاصيله، وهذا للتأكد والتيقن من صورة التعامل قبل إصدار الفتوى والحكم الشرعي على المسألة.
- ينبغي على البنك المركزي الجزائري أن يتفهم الطبيعة الخاصة لعمل البنوك الإسلامية وإزالة ما يعيقها وخاصة في مجال القوانين والتعليمات التي تحكم عملها في الجزائر.
- على البنوك الإسلامية وبنك البركة الجزائري خاصة، التقليل من منح قروض وتمويلات لأغراض استهلاكية، واللجوء والاعتماد على التمويلات لأغراض إنتاجية، والدخول في عالم الاستثمار المباشر الحقيقي عن طريق عقود المشاركة والمضاربة لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية في أرض الجزائر، والتقليل من عقد المراجعة.
- وضع برامج إعلامية هادفة لتوعية المستهلك الجزائري وترشيده في النمط الاستهلاكي من اختيار السلع وفق الأولويات بشكل واع مع مراعاة لحقوقه ومسؤولياته، بحيث لا يصل إلى ما يسمى بالاستهلاك التفخيري أو الترفي الذي هو منتشر في العصر الحالي وبالخصوص في شراء السيارات، ولا يلتجئ إلى البنك إلا للضرورة والحاجة، ولا بد أن يعي المستهلكون خطورة الوضع، وأن يتبعوا في طريقة استهلاكهم الرشد والعقلانية والاعتدال في حدود احتياجاتهم الأساسية ومواردهم المالية.
- وفي الأخير هذا البحث ما هو إلا جهد بشري مثل سائر البحوث، قد يعتريه الخطأ والنقصان، فما أصبت فيه فبتوفيق من الله عزّ وجلّ وله الحمد والثناء، وما أخطأت فيه فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم.